الفقه الكمي

النظرية والتطبيق

أنور غني الموسوي



الفقه الكمّي

النظرية والتطبيق

أنور غني الموسوي

الفقه الكمي

النظرية والتطبيق

أنور غني الموسوي

دار اقواس للنشر

العراق ١٤٤٣

المحتويات

٥.		المحتويات
١.		المقدمة
۱۲	,	القوانين
١٤	التداخل	قانون
١٦	البعد الاتجاهي	قانون
١,٨	الإضاءة	قانون
۱۹	الموافقة	قانون
۱۹	التصديق	قانون
۲۱	الاتساق	قانون
۲۲	الثبوتالثبوت	قانون
۲ ٤	الظهور	قانون
۲٦	العلم	قانون
۲٦	الصدق	قانون
۲١	القبول	قانون
۲ ۹	الحق	قانون
۳.	قات	أمثلة وتطبي

٣١	مسألة ١: في معنى الطهور
٣٣	أصل عملي (أصل ل)١:
٣٣	أصل ل٢:
٣٣	أصل ل٣:
٣0	أصل ل٤:
٤.	أصل ل٥:
٤١	مسألة ٢: الوضوء بماء البحر
و ع	أصل ل٦:
٥,	أصل ل٧:
٥١	مسألة ٣: الوضوء بالثلج
٤ ٥	أصل ل٨:
00	أصل ل٩:
٦,	أصل ل١٠:
٦١	مسألة ٤: الوضوء الماء المسخن بالنار او بالشمس
	أصل ل١١:
٦٣	أصل ل۱۲:
٦٤	أصل ل۱۳:
٧.	أصل ل١٤:
٧٣	أصل ل ١٥:

٧٨	أصل ل٦٦:
٧٨	مسألة ٥: حكم الوضوء بالمايعات
	أصل ل١٧:
۸٧	أصل ل١٨:
۸٧	مسألة ٦: حكم الوضوء بالأنبذة
۹١	أصل ل١٩٥:
٩٦	أصل ل٢٠:
۹٧	مسألة ٧: حكم الوضوء بالماء المتغير بطاهر
99	أصل ل ۲۱:
	أصل ل۲۲:
١٠٦	أصل ل۲۳:
١٠٦	مسألة ٨: حكم إزالة النجاسات بالمايعات
	أصل ل۲٤:
١١٣	مسألة ٩: تطهير جلد الميتة بالدباغ
110	أصل ل٢٥:
١١٦	أصل ل٢٦:
١١٧	أصل ل۲۷:
١٣٣	أصل ل۲۸:
175	مسألة ١٠: حكم بيع جلود الميتة

170	أصل ل ٢٩:
177	أصل ل.٣٠:
177	أصل ل ٣١:
	مسألة ١١: جلود ما لا يؤكل لحمه اذا ذك
١٣٨	
1 £ £	أصل ل٣٣:
1 £ £	مسألة ١٢: في جلد الكلب
١٤٨	أصل ل٣٤:
1 & A	مسألة ملحقة: حكم الكلب والخنزير.
101	أصل ل٣٥:
107	أصل ل٣٦:
107	مسألة١٣: أصواف الميت، وعظمه
17.	أصل ل٣٧:
170	أصل ل٣٨:
177	أصل ل٣٩:
177	أصل ل٠٤:
174	أصل ل٤١:
174	مسألة ١٤: التمشط بالعاج
177	أصل ل٤٤:

174	أصل ل٤٣:
147	مسألة ١٥: استعمال أواني الذهب والفضة والمفضضة
140	أصل ل٤٤:
197	أصل ل٥٥:
197	مسألة ١٦: استعمال أواني المشركين
190	أصل ل٤٦:
۲۰۱	مسألة ملحقة: طهارة غير المسلم
	أه ا ۷۱

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد واله الطاهرين. ربنا اغفر لنا ولاخواننا المؤمنين.

ان العلم الشرعي عبارة عن قوانين وجدانية بتناسبات كمية واضحة. وحينما نمتلك القيم المادية المبدئية المكونة لها حينها يمكن بيان التعابير بشكل قوانين مضبوطة. ان غاية الكتاب طرح الاحتجاج الاصولي بشكل علم كمي منضبط معتمدا ما هو راسخ وجدانا وعرفا وعقلائيا، بما يؤدي الى نتائج واضحة لا تقبل الاحتمال وبشكل كمي ورقمي ثما يجعل من الفقه علما بنائيا متطورا وواضحا لا يقبل الفردية.

ولا بد من التأكيد ان الفقه الكمي العرضي ليس بديلا عن الفقه الاستقلالي السندي السائد، بل ان الأخير مقدمة للفقه الكمي. انما التخصيص ومحور المراجعة هو في مفهوم الحجة. فليس كل حجة يقول بما أصول الفقه السندي الاستقلالي هو حجة في الفقه الكمي التصديقي، كما انه ليس كل ما ينفي أصول الفقه الاستقلالي حجيته هو ليس حجة وفق أصول الفقه الكمي.

ان الفقه الكمي يهتم جدا بادراك التناسبات العقلائية والوجدانية العكسية والطردية بين عناصر ومفاهيم الشريعة، ليمهد الطريق نحو المعادلات الكمية للكيف والمفاهيم المعنوية واختبار ذلك بالتجريب والعرض على الوجدان، فالكتاب مدخل مهم نحو الفقه التجريبي. وطرح قواعد الشريعة بشكل معادلات رياضية يمكننا من التحسيد الواقعي لتلك الحقائق، والتحول الى علم فقه بنائي تطوري كما هو حال باقي العلوم البحتة

التطبيقية، كما انه يمكن من تحقيق علم شرعي مجرد غير خاضع للفردية.

القوانين

قانون التداخل

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان التداخل بين الانظمة يتناسب مع الاشتقاق والوضوح في العلاقة بين اطرافها.

التداخل الجزئي (موضوعي او محمولي)= (الاشتقاقية، النصية)

١- تداخل جزئي موضوعي

٢- تداخل جزئي محمولي

درجات الاشتقاقية

د ۱: اشتقاق = ۳

د ۲: اقتران = ۱

د٣: لا اشتقاق ولا اقتران = ٠

درجات النصية

د۱: نص =۳

د۲: ظاهر =۱

د٣: لا نص ولا ظاهر =٠

التداخل الموضوعي = (٦-٠) التداخل المحمولي = (٦-٠)

التداخل = التداخل الموضوعي * التداخل المحمولي \ . \

فالقيم بين (٠-٣٦-٠)

ولا بد ان تكون قيمة التداخل ٠,١ او اكثر لاجراء عملية العرض.

قانون البعد الاتحاهي

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان البعد الاتجاهي هو اعلى قيم الفرق الاتجاهي بين المضمونين. البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

الاتحاه المعرفي

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الاتجاه المعرفي هو مجموعة (الايجابسلبية، الشرطية).

قيم الايجابسلبية

ایجابیة نصیة +۳ ایجابیة ظاهریة +۱ سلبیة نصیة -۳ سلبیة ظاهریة -۱

قيم الشرطية شرط نصي +٣ شرط ظاهري +١ عدم شرط نصي -٣ عدم شرط ظاهري -١

الاتجاه المعرفي = (الايجابسلبية، الشرطية) قيم الاتجاه (+٣، +٣) ، (+٣، +١) وهكذا

قانون الاضاءة

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان اضاءة المعرفة بالاصل تتناسب عكسيا مع البعد بينهما

الإضاءة = ٦ - البعد

قانون الموافقة

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الموافقة تتناسب طرديا مع الاضاءة بشكل مضاعف.

الموافقة= الإضاءة ٢٠ ١٣٠

قانون التصديق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الصدق يتناسب مع الاضاءة بالاصل بشكل مضاعف.

$$\xi \cdot \mathsf{T}$$
التصديق = (الاضاءة)

قانون الاتساق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الاتساق يتناسب مع الموافقة والتداخل.

الاتساق = الموافقة + التداخل

وللتيسير نفترض التساوي في التداخل وانه متوسط.

الاتساق = الموافقة + ۲۶،۰

قانون الثبوت

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الثبوت يتناسب مع الثبوت الظاهري والتصديق.

الثبوت = الثبوت الظاهري + التصديق

درجات الثبوت الظاهري

ثبوت درجة أولى: ثابت جدا قطعي ۰,۷ = مثال مشاهدة او مشافهة او نقل قطعي

ثبوت درجة ثانية: ثابت اطمئناني ٠,٥ = مثال نقل علمي لكن لا يبلغ القطع.

ثبوت درجة ثالثة: ثبوت ضعيف ظني ٤٠٠ = مثال نقل لا يبلغ العلم.

ثبوت درجة رابعة: غير ثابت · = مثال ما يظن او يعلم كذيه.

التمييز بين الثبوت (الواقعي) الثبوت الظاهري المعروف هو اهم انجازات الفقه العرضي الكمي.

وللتيسير في الخلاف نفترض تساوي الثبوت الظاهري = .,٥

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

قانون الظهور

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الظهور يتناسب مع الظهور الظاهري و التصديق

الظهور = الظهور الظاهري + التصديق

الظهور الظاهري

ظاهر جدا نصى ٠,٧

ظاهر اطمئناني ٥٥,٠

ظاهر ضعیف ظنی ۶٫۶

غير ظاهر .

التمييز بين الثبوت (الواقعي) الثبوت الظاهري المعروف هو اهم انجازات الفقه العرضي الكمي.

وللتيسير في الخلاف نفترض تساوي الظهور الظاهري = 0.,00

الظهور = ٥٥,٠ + التصديق

قانون العلم

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان العلم يتناسب مع الثبوت والظهور.

العلم = الثبوت * الظهور

قانون الصدق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الصدق يتناسب مع العلم والاتساق.

الصدق = الاتساق* العلم ٢

قانون القبول

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان القبول يتناسب مع الحجية و القاصدية في المعرفة.

القبول= الحجية * المقاصدية

درجات المقاصدية

مقاصدية عالية (موافقة للايمانية والعقلائية)= ٢

مقاصدية ضعيفة (اللامنطقية النظامية) = ٠,١

مقاصدية شبه معدومة (مخالفة للايمانية العقلائية) = ٠

درجات الحجية

قطع=۲

مصدق=۱

ظن=۱,۰

عدم النص=،

قانون الحق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية ويناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الحق يتناسب مع الصدق والقبول.

الحق = الصدق * القبول

أمثلة وتطبيقات

مسألة ١: في معنى الطهور تلخيص

القول ١: الطهور هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة.

القول ٢: الطهور والطاهر بمعنى واحد اي ليس بمعنى مطهر.

ادلة القول الاول:

اولا: هذه اللفظة وضعت للمبالغة، والمبالغة لا تكون الله فيما يتكرر فيه الشئ الذي اشتق الاسم منه. —

وإذا كان كونه طاهرا مما لا يتكرر، ولا يتزايد، فينبغي أن يكون كونه طهورا لما يتزايد. والذي يتصور التزايد فيه، أن يكون مع كونه طاهرا مطهرا مزيلا للحدث والنجاسة، وهو الذي نريده.

ثانيا: وجدنا العرب تقول: ماء طهور، وتراب طهور. ولا تقول: ثوب طهور، ولا خل طهور. لأن التطهير غير موجود في شئ من ذلك.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل عملي (أصل ل)١: التسخير يقتضي السعة.

اشارة: اصل عملي اي اصل شرعي عملي (فقهي) في قبال الاصل الشرعي العلمي (الاعتقادي) ونرمز له (أصل م).

أصل ل٢:

الامتنان يقتضي التمام.

أصل ل٣:

النعمة تقتضي الكمال.

المضمون المبحوث: الطهور مسخر كامل المنفعة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: الامتنان يقتضي كمال المنفعة. (أصل ل٢)

المضمون المبحوث: الطهور كامل المنفعة.

اتجاه الاصل: (+۳، -۱، -۱)

اتجاه المضمون: (+۳، -۱، -۱)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الاضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت = 0, + 1

الظهور = ٥٤٠٠ + التصديق = ٥٤٠١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٤:

الطهور كامل المنفعة.

أبحاث الفرع

الاصل: الطهور كامل المنفعة. (أصل ل٤)

القول ١: الطهور يعني انه مطهر.

القول ٢: الطهور لا يعني انه مطهر.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲ = ۲ ب

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢٠ \ ٣٠

أصل ل٥:

الطهور مطهر.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٢: الوضوء بماء البحر

تلخيص

ق ١: يجوز الوضوء بماء البحر مع وجود غيره من المياه، ومع عدمه.

ق٢: التيمم أحب من ماء البحر.

ق٣: يجوز التوضؤ بماء البحر مع عدم الماء، ولا يجوز مع وجوده.

ادلة القول ١:

د١: قوله تعالى: " وأنزلنا من السماء ماء طهورا، وماء البحر يتناوله اسم الماء.

د٢: قال تعالى أيضا: "فلم تحدوا ماء فتيمموا"، فشرط في وجوب التيمم عدم الماء، ومن وجد ماء البحر فهو واجد للماء الذي يتناوله الطاهر.

د٣: على المسألة إجماع الفرقة.

د٤: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال: " هو الطهور ماؤه، الحل ميتة ،

ده: روى عبد الله بن سنان وأبو بكر الحضرمي قالا: سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن ماء البحر، أطهور هو؟ قال: نعم.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: التسخير يقتضي السعة. (أصل ل١)

أصل ل: الامتنان يقتضي التمام. (أصل ل٢)

المضمون المبحوث

ماء البحر تام المنفعة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (+۳، -۱، -۱)

الضمون: (+۳، -۱، -۱)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ . ٤ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ =

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت = ۱, التصديق

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ٥٤,١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٥:

ماء البحر كامل المنفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ماء البحر كامل المنفعة. (أصل ل٦)

المضمون المبحوث

القول الاول: ماء البحر طهور.

القول الثاني: ماء البحر ليس طهورا.

القول الثالث: ماء البحر طهور مرجوح.

الاتحاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

اتجاه الاصل= (+۳، -۱)

اتجا ۱ = (۲+ ، ۱ – ۱)

اتجاه ۲= (۳۰، ۱۰)

اتجاه۳= (+۲، +۱)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الإضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و و

الموافقة= الإضاءة ٢٠ \ ٣٠

م ۲ = ٥ , ٠

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ۱ , ۱

ث۲= ۹۰۹

الظهور = ٥٥,٠ + التصديق

ظ ١ = ٥٤,١

ظ۲= ۰,۹٥

العلم = الثبوت * الظهور

فالقول الاول (ماء البحر طهور) هو الحق المعتمد.

أصل ل٧:

ماء البحر طهور.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٣: الوضوء بالثلج تلخيص

قول ١: من مسح وجهه ويديه بالثلج ولا يتندى وجهه لم يجزه. فإن مسح وجهه بالثلج وتندى به وجهه مثل الدهن فقد أجزأه.

قول ٢: لا يجزيه بلا تفصيل.

قول ٣: يجزيه بلا تفصيل.

دليل ١: إن الله تعالى قال: " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق". فأمر بغسل الوجه واليدين ومن مسح عليهما فلم يغسلهما. ولا يلزمنا مثل ذلك في جواز ذلك إذا تندى وجهه. لأنه إذا تندى وجهه فقد غسل، وإن كان غسلا خفيفا.

دليل ٢: إجماع الفرقة، فإنهم لا يختلفون في جواز ذلك.

دليل ٣: محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر، لا يجد إلا الثلج؟ قال: يغتسل بالثلج أو ماء البحر.

دليل ٤: روى معاوية بن شريح قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال: يصيبنا الدمق والثلج، ونريد أن نتوضأ، ولا نجد إلا ماءا جامدا فكيف أتوضأ؟ أدلك به جلدي؟ قال نعم.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل٨:

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بمطهر.

المضمون المبحوث:

الثلج ليس طهورا.

الاتحاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (+۳، -۱، -۱)

الضمون: (+۳، -۱، -۱)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ ، ٣ = ١,٢

 $۱, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ٥٤,١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٩:

الثلج ليس طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل: الثلج ليس طهورا. (أصل ل١٠)

الاقوال

قول ١: الثلج لا يجوزالوضوء به.

ق ٢: الثلج يجوز الضوء به

ق٣: الثلج لا يجوز الوضوء به الا اذا سال.

الاتحاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

اتجاه الاصل (-٣، -١)

اتجاه ۱ (۳-، ۱۰)

اتجاه۲ (+۳، ۱-۱)

اتجاه۳ (-۳، +۱)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و و

أصل ل١٠:

الثلج لا يجوز الوضوء به.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٤: الوضوء الماء المسخن بالنار او بالشمس

اولا: الوضوء الماء المسخن بالنار

تلخيص

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

الادلة على القول الاول

دليل ١: الظواهر (الشاملة له)

دليل ٢: إجماع الفرقة.

دليل ٣: روي عنهم عليهم السلام إنهم قالوا: " الماء كله طاهر ما لم يعلم أن فيه نجاسة " ولم يفصلوا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل١١:

الماء المطلق ماء غير متغير.

أصل ل١٢:

الماء غير المتغير ماء طلق.

المضمون المبحوث

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

الاتحاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (+۳، -۱، -۱)

الضمون: (+۳، -۱، -۱)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ = ١

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

 $1, \xi 0 = 0$ الظهور = 0 ، ، + التصديق

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل١٣٠:

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

الاقوال:

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

$$(1 - (T+) = 1)^{\frac{1}{2}}$$

$$(1 + \mathcal{C}^+) = 7^{\dagger}$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲ = ۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

فالقول الاول (الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل١٤:

الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

ثانيا: الوضوء بالماء المسخن بالشمس

تلخيص

الماء المسخن بالشمس مكروه. هذا هو ما في كتاب الخلاف، لكن بضوء الأصول السابقة فان هذا القول غير مصدق ولا متسق فيكون هناك قول بخلافه في المسألة. وهو ان الماء المسخن بالشمس غير مكروه.

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: الماء غير المتغير ماء طلق. (أصل ل١٢)

المضمون المبحوث

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

الاصل: (+۳، -۱)

المضمون: (+۳، -۱)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ١٠ ع = ٩٠،٠

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ =

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت = 0, + 1

الظهور = ٥٤٠٠ + التصديق = ٥٤٠١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل له ١:

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق. (أصل ل١٥)

الاقوال:

القول الاول: الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلاكراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالشمس يجوز الوضوء به على كراهة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

$$(1 - \mathcal{C}^+) = 1$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني

غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير

المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ۲ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ ، ،

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٣٠

م ۱ = ۲ , ۱

م, ٥=٢م

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ن ۱ = ۱ ج ۱ ، ۱

٠,١ =٢ح

فالقول الاول (الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل١٦:

الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلا كراهة.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٥: حكم الوضوء بالمايعات

تلخيص المتن

القول الاول: لا يجوز الوضوء بالمايعات غير الماء.

القول الثاني: يجوز الوضوء بالمايعات غير الماء.

القول الثالث: يجوز الوضوء بماء الورد.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فلم تحدوا ماء فتيمموا صعيدا، فأوجب عند فقد الماء المطلق التيمم.

ثانيا: من توضأ بالمائع لم يكن تطهر بالماء، فوجب أن لا يجزيه.

ثالثا: روى ابوبصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون معه اللبن، أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا إنما هو الماء والصعيد.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بطهور. (أصل ل٩)

المضمون المبحوث

المائعات ليست طهورا.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

إ الاصل: (٣-، -١)

إ المضمون: (٣-) - ١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

 $1, \xi \circ = 0$ التصديق = $0, \xi \circ = 0$

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل١٧:

المائعات ليست طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المائعات ليست طهورا. (أصل ل١٧)

الاقوال:

القول الاول: المائعات لا يجوز الوضوء بها.

القول الثاني: المائعات يجوز الوضوء بما

القول الثالث: المائعات لا يجوز الوضوء بها الا ماء الورد.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - \mathcal{T} -) = 1$$

$$(1 - \mathcal{T} +) = 1$$

$$(1+i\pi)=\pi$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ۲ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ ، ،

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٣٠

م, ۲ = ۱

م, ٥=٢

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ن ۱ = ۱ ج ۱ ، ۱

فالقول الاول (المائعات لا يجوز الوضوء بها.) هو الحق.

أصل ل١٨:

المائعات لا يجوز الوضوء بها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٦: حكم الوضوء بالأنبذة تلخيص المتن

القول الاول: لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة المسكرة

القول الثاني: يجوز التوضؤ بنبيذ التمر، إذا كان مطبوحا عند عدم الماء.

القول الثالث: يجوز التوضؤ بسائر الأنبذة.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فلم تحدوا ماء فتيمموا صعيدا "، فنقلنا عند عدم الماء إلى التيمم من غير واسطة. فيجب أن لا يجوز الوضوء بالأنبذة، لأنه خلاف الظاهر.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: روى سماعة بن مهران، عن الكلبي النسابة إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ؟ فقال: حلال. فقال: إنا ننبذه فنطرح فيه العكر، وما سوى ذلك، فقال: شه شه، تلك الخمرة المنتنة. قلت: جعلت فداك فأي نبيذ تعني؟ قال: إن أهل المدينة شكوا إلى رسول

الله صلى الله عليه وآله تغير الماء، وفساد طباعهم، فأمرهم أن ينبذوا فكان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له، فيعمد إلى كف من تمر، فيقذف به في الشن فمنه شربه، ومنه طهوره.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بطهور. (أصل ل٨)

المضمون المبحوث

الانبذة ليست طهورا.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣-) - ١)

إ المضمون: (٣-) - ١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ١ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + 1$ التصديق

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ٥٤,١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٩٤

الانبذة ليست طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الانبذة ليست طهورا. (أصل ل ١٩)

الاقوال:

القول الاول: الأنبذة لا يجوز التوضؤ بها.

القول الثاني: الانبذة يجوز التوضؤ بها.

القول الثالث: الانبذة لا يجوز التوضؤ بها الا نبيذ التمر إذا كان مطبوحا عند عدم الماء.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - \mathcal{C} - \mathcal{C}) = 1$$

$$(1 - \mathcal{C}^+) = \mathcal{C}$$

$$(1+ (T-) = T)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ۱ , ۱

ث۲= ۹۰۹

الظهور = ٥٠,٥٠ + التصديق

ظ١=٥٤,١

ظ٢= ٥٩٠٠

العلم = الثبوت * الظهور

ع١= ٢

۶,۸٦ =۲۶

الاتساق = الموافقة + ۲۶,۰

الحق = الصدق * القبول

ح ۲ = ۲,۹ فهو حق

ح۲= ۱,۰

فالقول الاول (الأنبذة لا يجوز التوضؤ بما.) هو الحق.

أصل ل ٢٠:

الأنبذة لا يجوز التوضؤ بها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٧: حكم الوضوء بالماء المتغير بطاهر تلخيص المتن

القول الاول: إذا خالط الماء ما غير لونه، أو طعمه، أو رائحته من الطهارات فإنه يجوز التوضؤ به، ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء، فإن سلبه لم يجز التوضؤ به.

القول الثاني: إذا خالط الماء ما غير أحد أوصافه لم يجز التوضؤ به، إذا كان مختلطا به نحو الدقيق، والزعفران، واللبن، وغير ذلك. وإن جاوره ما غير أحد أوصافه، فلا بأس به، نحو القليل من الكافور، والمسك، والعنبر.

القول الثالث: يجوز التوضؤ به ما لم يخرجه عن طبعه، وحريانه، أو يطبخ به.

اشارة: التغير هنا بطاهر والقول الثالث يختلف عن الاول في انه خارج عن إطلاق الماء اما الاول فليس بخارج.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " ومن وجد الماء متغيرا فهو واجد للماء.

ثانیا: روی حماد بن عیسی قال: أبو عبد الله علیه السلام: الماء کله طاهر حتی یعلم أنه قذر.

اشارة: وهنا يمكن قول رابع وهو ان الماء المتغير صفته (لونه او طعمه او رائحته) لا يجوز الوضوء به مطلقا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: الماء المطلق ماء غير متغير. (أصل ل١١)

أصل ل ۲۱:

الماء المتغير ليس ماء مطلقا.

المضمون المبحوث

الماء المتغير ليس طهورا.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣-)

إ المضمون: (٣- ١- ١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

 $1, \xi 0 = 0$ الظهور = 0 ، ، + التصديق

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٢٢:

الماء المتغير ليس طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المتغير ليس طهورا. (أصل ل٢٢)

الاقوال:

القول الاول: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.

القول الثاني: الماء المتغير يجوز الوضوء به.

القول الثالث: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به الا اذا كان التغير بمجاورة وليس اختلاطا.

القول الرابع: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به الا اذا لم يسلبه اسم الماء.

والقول الثالث والرابع يعود الى النفي المشروط.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - \mathcal{T} -) = 1$$

$$(1 - \mathcal{T} +) = 1$$

$$(1+i\pi)=\pi$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ۱ , ۱

ث۲= ۹۰,۹

الظهور = ٥٠,٥٠ + التصديق

ظ١=٥٤,١

ظ٢= ٥٩٠٠

العلم = الثبوت * الظهور

ع١= ٢

۶,۸٦ =۲۶

الاتساق = الموافقة + ۲۶,۰

الحق = الصدق * القبول

ح ۲ = ۲,۹ فهو حق

ح۲= ۱,۰

فالقول الاول (الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.) هو الحق.

أصل ل٢٣:

الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٨: حكم إزالة النجاسات بالمايعات تلخيص المتن: القول الاول: لا يجوز إزالة النجاسات بالمائعات.

القول الثاني: يجوز ذلك.

ادلة القول الاول:

اولا: إنا قد علمنا بحصول النجاسة في الثوب أو البدن، وحظر الصلاة فيه. فلا يجوز أن نستبيح بعد ذلك الصلاة إلا بدليل. وليس في الشرع ما يدل عليه.

ثانيا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه قال لأسماء في دم الحيض يصيب الثوب: "حتيه ثم اقرصيه، ثم اغسليه بالماء " فأمر بغسل الدم بالماء، فدل على أنه لا يجوز بغيره، لأنه لو جاز لبينه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المائعات ليست طهورا. (أصل ل١٧)

الاقوال:

القول الاول: المائعات لا يجوز ازالة النجاسات بما.

القول الثاني: المائعات يجوز ازالة النجاسات بها.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - (T - T)) = 1$$

$$(1 - \mathcal{C}^+) = \mathcal{C}$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲ = ۲ ب

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

فالقول الاول (المائعات لا يجوز ازالة النجاسات بها.) هو الحق.

أصل ل٢٤:

المائعات لا يجوز ازالة النجاسات بها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٩: تطهير جلد الميتة بالدباغ تلخيص المتن

القول الاول: حلد الميتة نحس، لا يطهر بالدباغ.

القول الثاني: كل حيوان طاهر في حال حياته، فجلده إذا مات يطهر بالدباغ وهو ما عدا الكلب والخنزير، وما تولد بينهما.

القول الثالث: يطهر الجميع بالدباغ إلا جلد الخنزير.

القول الرابع: يطهر الجميع بالدباغ.

القول الخامس: يطهر بالدباغ جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه.

القول السادس: يطهر الظاهر منه دون الباطن.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة والدم " والجلد من جملة الميتة.

ثالثا: انه قبل الدباغ معلوم نجاسته بالإجماع، فمن ادعى زوالها احتاج إلى دليل.

رابعا: وروى محمد بن مسلم قال: سألته عن جلد الميت أيلبس في الصلاة إذا دبغ؟ فقال: لا، ولو دبغ سبعين مرة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل٥٥:

النجاسة الخبثية العرضية تزول بالمطهر.

أصل ل٢٦:

النجاسة الخبثية التركيبية لا تزول بغير التحول.

المضمون المبحوث

جلد الميتة لا يطهر بغير التحول.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣-)

إ المضمون: (٣٠، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ = ١

 $1, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

الظهور = ٥٤٠٠ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٢٧:

جلد الميتة لا يطهر بغير التحول.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل: جلد الميتة لا يطهر بغير التحول. (أصل ل٧٧)

الاقوال:

القول الاول: حلد الميتة لا يطهر بالدباغ.

القول الثاني: حلد الميتة يطهر بالدباغ.

القول الثالث: حلد الميتة لا يطهر بالدباغ الا اذا كان الحيوان طاهرا في حال حياته.

القول الرابع: جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا جلد الخنزير.

القول الخامس: جلد الميتة يطهر بالدباغ ان كان مما يؤكل لحمه.

القول السادس: جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا باطنه فلا يطهر.

اشارة: القول الرابع والخامس والسادس هو باتجاه واحد اجمالا فسنعاملها باتجاه واحد.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - \mathcal{C} - \mathcal{C}) = 1$$

$$(1 - \mathcal{C}^+) = \mathcal{C}$$

$$(1+ (T-) = T)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ۱ , ۱

ث۲= ۹۰,۹

الظهور = ٥٠,٥٠ + التصديق

ظ١=٥٤,١

ظ٢= ٥٩٠٠

العلم = الثبوت * الظهور

ع١= ٢

۶,۸٦ = ۲۶

الاتساق = الموافقة + ۲۶,۰

الحق = الصدق * القبول

ح ۲ = ۲,۹ فهو حق

ح۲= ۱,۰

فالقول الاول (جلد الميتة لا يطهر بالدباغ.) هو الحق.

أصل ل٢٨:

جلد الميتة لا يطهر بالدباغ.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٠: حكم بيع جلود الميتة تلخيص

الاقوال:

القول الاول: جلود الميتة لا يجوز بيعها.

القول الثاني: حلود الميتة يجوز بيعها بعد الدباغ.

القول الثالث: جلود الميتة يجوز بيعها.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة " يقتضي حظر جميع أنواع التصرف.

ثانيا: روى علي بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الميتة ينتفع بشيء منها؟ قال: لا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

التسخير يقتضي السعة. (أصل ل١)

أصل ل ٢٩:

الاشياء فيها اوسع منفعة.

المضمون المبحوث

جلود الميتة فيها أوسع منفعة.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ، ٩ = ٩ ، ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢ =

 $۱, \xi = 0, + 1$ الثبوت = 0, + 1

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٣٠:

جلود الميتة فيها أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

جلود الميتة فيها أوسع منفعة.

الاقوال:

القول الاول: جلود الميتة يجوز بيعها.

القول الثاني: جلود الميتة لا يجوز بيعها

القول الثالث: جلود الميتة يجوز بيعها بعد الدباغ.

ال إتحاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1- (T+) =)$$

$$(1 - \mathcal{T} -) = 1$$

$$(1+ (T+) = T)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الإضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و و

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢٠ \ ٣٠

م ۱ = ۱ م

م ۲ = ٥ , ٠

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ن ۱ = ۱ , ۱

٠,٩ = ٢ ث

الظهور = ٥٥,٠ + التصديق

ظ١=٥٤,١

ظ۲= ۰,۹٥

العلم = الثبوت * الظهور

فالقول الاول (جلود الميتة يجوز بيعها.) هو الحق.

أصل ل٣١:

جلود الميتة يجوز بيعها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١١: جلود ما لا يؤكل لحمه اذا ذكى

تلخيص

الاقوال:

القول الاول: جلود ما لا يؤكل لحمه إذا ذكي، منها ما يجوز استعماله في غير الصلاة، ومنها ما لا يجوز استعماله بحال. فما يجوز استعماله مثل السمور والسنحاب والفنك وجلود السبع كلها لا بأس أن يجلس عليها، ولا يصلي فيها، وقد وردت رخصة في لبس جلود السمور والسنحاب والفنك في حال الصلاة. فأما ما عدا ذلك من الكلب والأرنب والذئب والخنزير والثعلب، فلا يجوز استعماله على حال. وما يجوز استعماله بعد الذكاة، لا يجوز إلا بعد الدباغ.

القول الثاني: كل حيوان لا يؤكل لحمه لا تؤثر الذكاة في طهارته، وينجس جلده وسائر أجزائه. وإنما يطهر ما يطهر منها بالدباغ.

القول الثالث: يطهر بالذكاة.

ادلة القول الاول:

اولا: إن جواز التصرف في هذه الأشياء، يحتاج إلى دلالة شرعية، وليس في الشرع ما يدل على إباحة التصرف في هذه الأشياء، وإنما أجزناه بدلالة إجماع الفرقة على ذلك.

ثانيا: روى علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء، والصلاة فيها؟ فقال: لا تصل فيها، إلا فيماكان منه ذكيا، قال: قلت أو ليس الذكي ما ذكي بالحديد؟ فقال: بلي، إذاكان مما يؤكل لحمه من الغنم؟ قال: لا بأس بالسنجاب، فإنه دابة لا تأكل اللحم، وليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ نهى عن كل ذي ناب ومخلب.

ثالثا: روى سماعة قال: سألته عن لحوم السباع وجلودها قال: أما لحوم السباع من الطير والدواب

فإنا نكرهه. وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئا تصلون فيه

رابعا: بعد دباغها لا خلاف في جواز استعمالها ولا دليل قبل الدباغ.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

الامتنان يقتضي كمال المنفعة. (أصل ل٢)

المضمون المبحوث

الذكاة فيهاكمال المنفعة

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتحاهي= اعلى قيم (اتحاه المعرفة ١-اتحاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ . ٤ = ٩ . .

الموافقة= الاضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $۱, \xi = 0, + 1$ الثبوت = ۱, التصديق

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٣٢:

الذكاة فيها كمال المنفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الذكاة فيها كمال المنفعة. (أصل ل٣٢)

الاقوال:

الاقوال الثلاثة ترجع الى قولين:

القول الاول: الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

القول الثانى:الذكاة لا تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

$$(1-.7+)=1$$

$$(1 - \mathcal{C} - \mathcal{C}) = 1$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ ، ،

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٣٠

م ۱ = ۲ , ۱

م, ٥=٢م

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ٤ , ۱

٠,٩ =٢ ث

الظهور = ٥٠,٥٠ + التصديق

ظ ١ = ٥٤,١

أصل ل٣٣:

الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٢: في جلد الكلب

تلخيص

الاقوال

اولا: جلد الكلب لا يطهر بالدباغ.

ثانيا: جلد الكلب يطهر بالدباغ.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: الخبر الذي قدمناه، من أن ما لا يؤكل لحمه لا يقع عليه الطهارة بالذكاة.

ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه نهى عن كل ذي ناب، وذلك عام على كل حال.

اشارة: هذه المسألة مبنية على عدم تذكية ما لا يؤكل لحمه ونجاسة الكلب العينية وفي كل ذلك منع.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة:

أصل ل٣٣: الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

اصل: كل حي طاهر ذاتا بما في ذلك الكلب.

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين؛ الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

القول الاول: جلد الكلب طاهر اذا ذكي.

القول الثاني: غير ذلك.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)؛ إتجاه القول الاول المصدق موافق لاتجاه الاصل.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

البعد الاتجاهي في القول الاول= · فالبعد معدوم فهذا القول قريب جدا من الاصل.

البعد الاتجاهي في القول الثاني=٢ فالبعد كبير بين الاصل هذا القول.

اذن:

مقدار العلم بالقول الاول= ٢ فهو اكثر من (١) فهو علم.

قدار العلم بالقول الثاني= ٠,٨٦ فهو اقل من (١) فهو ليس حقا.

مقدار الحق في القول الاول = ٢,٩ فهو اكثر من (١) فهو حق

مقدار الحق في القول الثاني= ٠,١ فهو اقل من (١) فهو ليس حقا.

والبرهان على كل ذلك تقدم في الجزء الاول. وادلة جميع القوانين ذكرتها في كتاب (قوانين الفقه الكمي)

اذن: القول الاول هو الحق وعليه العمل.

أصل ل٣٤:

جلد الكلب طاهر اذا ذكي.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابحة.

مسألة ملحقة: حكم الكلب والخنزير.

القول الاول: كل حي طاهر ذاتا بما فيهم الكلب و الخنزير.

القول الثاني: كل حي طاهر الا الكلب والخنزير.

ادلة القول الاول:

اولا: اصول التسخير والامتنان التي تقتضي التمام والسعة في النفع.

ثانيا: اصول النعمة على المخلوق التي تقتضي الكمال بطهارته.

ثالثا: عدم تمام الدليل على النجاسة وما جاء في نجاسة الخنزير هو في لحمه اي بعد موته وان ذكي، وليس وهو حي، فالخنزير لا يقبل التذكية لكنه في حال حياته طاهر. وما جاء في الكلب ظن.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

النعمة تقتضي الكمال. (أصل ل١)

المضمون المبحوث

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $۱, \xi = 0, + 1$ الثبوت = ۱, التصديق

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ٥٤,١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٣٥:

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

الاقوال

القول الاول: كل حي طاهر ذاتا.

القول الثاني: كل حي طاهر ذاتا الا الخنزير والكلب.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1-.7+)=1$$

$$(1+.7+)=7$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الإضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و و

الموافقة= الإضاءة ٢٠ \ ٣٠

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

الظهور = ٥٥,٠ + التصديق

العلم = الثبوت * الظهور

أصل ل٣٦:

كل حي طاهر ذاتا.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٠: أصواف الميت، وعظمه

الاقوال

القول الاول: لا بأس باستعمال أصواف الميت وشعره، ووبره إذا جز، وعظمه.

القول الثاني: شعر الميت وصوفه وعظمه نحس.

القول الثالث: الشعور كلها نحسة، لكنها تطهر بالغسل.

القول الرابع: الشعر والريش والصوف لا روح فيه، ولا ينجس بالموت كما قلناه. والعظم والقرن والسن يتنجس.

القول الخامس: صوف الميتة وشعرها طاهر.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين " فامتن علينا بما جعل لنا من المنافع بهذه الأشياء، ولم يفصل بين ما يكون من حي، وما يكون من ميت.

ثالثا: روى حماد، عن حريز، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لزرارة ومحمد ابن مسلم: اللبن، واللباء والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر، وكل شئ يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه.

أولا: في شعر الميتة وصوفها

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل٣٧:

ما لا تحله الحياة من الحيوان الميت ليس ميتا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما لا تحله الحياة من الميتة ليس ميتا. (أصل ل٣٧)

الاقوال:

القول الاول: شعر الميتة ليس نحسا.

القول الثاني: شعر الميتة نجس.

الإنجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1-.7-)=1$$

$$(1 - \mathcal{T}) = 1$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ۲ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ ، ،

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٣٠

م, ۲ = ۱

۰,0=۲

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ن ۱ = ۱ ج ۱ ، ۱

فالقول الاول (شعر الميتة طاهر.) هو الحق.

أصل ل٣٨:

شعر الميتة ليس نجسا.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

ثانيا: في عظم الميتة ونابحا

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل٣٩:

ما تحله الحياة من الحيوان الميت هو من الميتة..

المضمون المبحوث

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نحس.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + 1$ التصديق

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ٥٤,١

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤٠:

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نحس.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نحس. (أصل ل٠٤)

الاقوال:

القول الاول: عظم الميتة نجس.

القول الثاني: عظم الميتة ليس نحسا.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - (T - T) = T)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲ = ۲ ب

الإضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

فالقول الاول (عظم الميتة نحس.) هو الحق.

أصل ل ٤١:

عظم الميتة نجس.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابحة.

مسألة ١٤: التمشط بالعاج

تلخيص

الاقوال:

القول الاول: لا بأس بالتمشط بالعاج واستعمال المداهن منه.

القول الثاني: لا يجوز.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الاصل الإباحة في جميع الأشياء فمن ادعى التحريم فعليه الدلالة.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: روى الحسن بن عاصم إنه قال: دخلت على أبي إبراهيم عليه السلام وفي يده مشط عاج يتمشط به، فقلت له: جعلت فداك إن عندنا بالعراق من يزعم إنه لا يحل التمشط بالعاج، قال: ولم؟ فقد كان لأبي منها مشط أو مشطان. ثم قال: تمشطوا بالعاج، فإن العاج يذهب بالوباء.

رابعا: روى القاسم بن الوليد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عظام الفيل، مداهنها وأمشاطها، فقال: لا بأس بها.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل ٢٩)

المضمون المبحوث

العاج فيه اوسع منفعة.

ال إتحاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

 $\cdot, 9 = \xi \cdot \mathsf{T}$ التصديق = (الاضاءة)

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $1, \xi = 0, + التصديق = 1, الثبوت$

1, 20 = 1, 40 + 1, 100 الظهور = 0 ، , 40

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٤٤:

العاج فيه اوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

العاج فيه اوسع منفعة. (أصل ٢٤)

الاقوال:

القول الاول: العاج يجوز استعماله.

القول الثاني: العاج لا يجوز استعماله.

الإنجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1 - \mathcal{T} +) = 1$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ۲ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ ، ،

تص ۲ = ۲ , ۰

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٣٠

م, ۲ = ۱

م, ٥=٢

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ن ۱ = ۱ ج ۱ ، ۱

٠,١ =٢ح

فالقول الاول (العاج يجوز استعماله.) هو الحق.

أصل ل٤٣:

العاج يجوز استعماله.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المحالفة له متشابحة.

مسألة ١٥: استعمال أواني الذهب والفضة والفضة

اولا: اواتي الذهب والفضة

القول الاول: يكره استعمال أواني الذهب والفضة.

القول الثاني: لا يجوز استعمال أوابي الذهب والفضة.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: روى الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تأكل في آنية من فضة. ولا في آنية مفضضة

•

ثالثا: روى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه نهى عن آنية الذهب والفضة.

رابعا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن استعمال أواني الذهب والفضة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

التسخير يقتضي السعة. (أصل ل١)

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل٢٩)

المضمون المبحوث

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

ال إتحاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ = ١,٢

 $۱, \xi = 0, + 1$ الثبوت $\xi = 0, + 1$

الظهور = ٥٤,٠ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٤٤:

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

الاقوال:

تقدم القول بالحرمة والكراهة وهناك قول احر هو الجواز بلا كراهة.

القول الاول: أواني الذهب الفضة يجوز استعمالها بلا كراهة.

القول الثاني: أواني الذهب والفضة لا يجوز استعمالها.

القول الثالث: أواني الذهب والفضة يجوز استعمالها على كراهة.

$$(1-i\pi-)=1$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲=۲

الإضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

تص ۱ = ۹ و و و و و و

الموافقة= الإضاءة ٢٠ \ ٣٠

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

الظهور = ٥٥,٠ + التصديق

القبول= الحجية * المقاصدية

أصل ل٥٤:

أواني الذهب والفضة يجوز استعمالها بلاكراهة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابحة.

مسألة ١٦: استعمال أواني المشركين

الاقوال:

القول الاول: لا يجوز استعمال أواني المشركين من أهل الذمة، وغيرهم.

القول الثاني:: لا بأس باستعمال أواني المشركين من أهل الذمة، وغيرهم ما لم يعلم فيها نجاسة.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " إنما المشركون نحس " ، فحكم عليهم بالنجاسة فيجب أن يكون كلما باشروه نحسا.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: طريقة الاحتياط تقتضي تنجيسها.

رابعا: روى محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة والمحوس فقال: لا تأكلوا في آنيتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخونه، ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر.

الأصول المعلومة

التسخير يقتضى السعة. (أصل ل١)

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل٢٩)

المضمون المبحوث

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (+٣، -١)

إ المضمون: (+٣، -١)

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه

المعرفة ٢) = .

الإضاءة = ٦- البعد =٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٢ = ٩ . ١

الموافقة= الإضاءة ٢ \ ٢ ، ٣ = ١,٢

الثبوت = ۰,٦ + التصديق = ١,٥

الظهور = ٠,٦٥ + التصديق = ١,٥٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢,٣ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٤٦:

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

الاقوال:

القول الاول: أواني غير المسلمين يجوز استعمالها.

القول الثاني:: أواني غير المسلمين لا يجوز استعمالها.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1-.7+)=1$$

$$(1 - i \tau -) = \tau$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

٠ = ١ ب

۲ = ۲

الاضاءة = ٦ - البعد

ض۱=۲

ض ٢ = ٤

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٠ ٤

أصل ل٤٧:

أواني غير المسلمين يجوز استعمالها.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابحة.

اشارة: هذا الحكم يصح حتى على القول بالنجاسة الذاتية لغير المسلم وفيه منع.

مسألة ملحقة: طهارة غير المسلم

الاقوال:

القول الاول: غير المسلم نحس.

القول الثاني: غير المسلم طاهر.

القول الثالث: غير المسلم نحس الا الكتابي فطاهر.

أبحاث الاصل

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل٣٦: كل حي طاهر ذاتا.

الاقوال:

القول الاول: غير المسلم طاهر ذاتا.

القول الثاني: غير المسلم ليس طاهرا.

القول الثالث: غير المسلم الكتابي طاهر وغيره نحس.

ال إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$(1-.7+)=1$$

$$(1 - \mathcal{C} - \mathcal{C}) = \mathcal{C}$$

$$(1+ (T+) = T)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي= اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١-اتجاه المعرفة ٢)

الثبوت = ۰,٥ + التصديق

ث ۱ = ۱ , ۱

ث۲= ۹۰,۹

الظهور = ٥٠,٥٠ + التصديق

ظ ١ = ٥٤,١

ظ٢= ٥٩٠٠

العلم = الثبوت * الظهور

ع١= ٢

۶,۸٦ =۲۶

الاتساق = الموافقة + ۲۶,۰

الحق = الصدق * القبول

ح ۲ = ۲,۹ فهو حق

٠,١ = ٢_~

فالقول الاول (غير المسلم طاهر ذاتا.) هو الحق.

أصل ل٤٧:

غير المسلم طاهر ذاتا.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابحة.

اشارة: نجاسة المشركين في الاية تحمل على عدم تحرزهم من الخبائث. فهي متشابه.



أنور غني الموسوي طبيب وشاعر وباحث اسلامي من العرق. ولد في ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٢ هجري (٩٧٣ اميلادي) في بابل. درس في النجف الطب والفقه. مؤلف لأكثر من مائيتي كتاب وظهر اسمه في عشرات المجلات والمختارات الادبية العالمية، وحاز على جوائز عدة ورشح لجائزة البوشكارت. يكتب باللغتين العربية والانجليزية ويعتمد منهج عرض المعارف على القرآن في الشريعة.



دار أقواس للنشر - العراق